فيصل حسون : استاذ صحافة ورائد من روادها

باسم عبد الحميد حمودي

صدر حديثاً للصحفي العراقي الرائد فيصل حسون كتاب جديد تحت عنوان (صحافة العراق ما بين عامي ١٩٤٥- ١٩٧٠) وهو الكتاب الرابع للاستاذ حسون- مد الله في عمره وابقاه- بعد ثلاثة كتب اصدرها في الصحافة والسياسة، ولديه بعد ذلك مخطوطات أخرى لم تطبع بعد منها مخطوطة كتاب باربعة اجزاء بعنوان (قصتي مع الصحافة).

والاستاذ فيصل حسون هو نقيب الصحفيين العراقيين الثالث بعد الأستاذين المغفور لهما محمد مهدي الجواهي وطه الفياض وهو من مواليد بغداد في ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٢ وقد عمل في الصحافة وهو بعد صبي عام ,١٩٣٧ من الصحف التي عمل فيها كمحرر: العراق – لواء الاستقلال- اليقظة- واصبح مديراً لتحرير جريدة (الحرية) لسنوات ورئيساً لتحرير جريدة (الجمهورية) وسواها.

اصدر عام ١٩٤٨ صحيفته (اللواء الجديد) وقد عطلت بعد خمسة اعداد صدرت عنها.

اشتغل مديراً لمكتب وكالة الانباء العراقية في بيروت عام ١٩٦٨ وظل يكتب لسنوات في الصحف السعودية والكويتية.

عرف فيصل حسون بخطه السياسي اليميني المعتدل وفكره القومي وكان خلال عمله صحفياً مهنياً يحترم الرأي الاخر ولا يقف دونه ويشجع المواهب الشابة ويعمل على فسح المجال لها للعمل في هذه المهنة المضنية التي لا يتجه اليها في العراق الا من ادركته لوثتها المهنية الصادقة قبل ان ينتشر فيها اشباه الاميين والراكضين نحو مصالحهم وغير القادرين على العمل الصحفي المبدع الخلاق. يضم كتاب الأستاذ فيصل حسون مقدمة تعريفية كتبها أ.د. يوسف عز الدين اضافة الى فصول متعددة عن الحركة الصحفية العراقية وتاريخها وطرائف عن حياة بعض الصحفيين واعمالهم وتواريخ بعض الصحف العراقية واتجاهاتها السياسية وعلاقاتها مع الصحف الاخرى، واستذكاراً لحيوات واعمال ابرز رجال الصحافة في حينها امثال روفائيل بطي- جبران ملكون- عبد الغفور البدري- فائق السامرائي ويعتبر الأستاذ فيصل حسون حكاية الصحافة في العراق هي حكاية الشعب العراقي في صراعاته الطويلة للبحث عن الحرية وعن تأسيس نظام ديمقراطي كغيره من الشعوب.

ويهمنا في هذا التقديم ان نحيي جهد الأستاذ الرائد فيصل حسون وان نتمنى انجاز ما تبقى من اعمال تتحدث عن السلطة الرابعة في العراق تواريخ وتفاصيل واحداثاً.

وتختار صفحة (ذاكرة) جزءاً من فصل من كتابه هذا تحت عنوان (صحافة العراق في التاريخ).

حكاية الصحافة العراقية

قد يكون من ابرز خصائص الصحافة العراقية ومن عملوا في ميدانها انها لم تكن حرفة وانهم لم يكونوا حرفيين، ولم تتحول الصحيفة من جانبها الى مشروع صناعي كما لم يصبحوا بدورهم تجاراً او صناعيين، الا فيما ندر، وفي حالات استثنائية لم تعرفها سنوات البداية، ولا حتى فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد عرف العراقيون في صحافتهم انها ليست سوى ادوات نضالية في حقول العمل السياسي والتطور الثقافي والتقدم الحضاري.. وهكذا لم يتقدم للعمل في الصحافة او التضحية من اجل اصدار صحف بأسمائهم وعلى حساب مواردهم- التي لم تكن في احيان كثيرة، تؤمن متطلبات عيش اسرهم- إلا المفتونون بالخدمة العامة ومن ذوي المواهب والقابليات العلمية والثقافية المؤمنين بواجبهم في عملية التنوير وإخراج المجتمع من ظلام الماضي الى نور الحاضر تطلعاً واستشرافاً للمستقبل ولم يكن غريباً ان يتصدى لريادة العمل الصحفي رجال علم وثقافة من دعاة الاصلاح الاجتماعي، واصحاب اهداف واتجاهات تحررية وفكرية، وادباء، وشعراء اشتهروا بنزعاتهم التجديدية، لتكون كل صحيفة يصدرها او ينشر فيها احد من اولئك الرواد رسالة منه الى شعبه وامته بل باتت الصحف –ومكاتبها- منتديات حضارية سبقت نشوء الاندية ومدارج العلم في الجامعات.. وربما كان العراق القطر العربي الاكثر من غيره في قيام رجال السياسة –والقادة منهم خاصة- باصدار صحف بأسمائهم وللتعبير عن افكارهم ولأن المجتمع العراقي لم يعرف الممارسات الحزبية على النحو الذي اخذت به المجتمعات الاخرى في الغرب وحتى الشرق فان كل حزب نشأ في العراق –علانية ام سراً- لا يستطيع الادعاء بانه وصل الى التفاف المواطنين حوله، الا من خلال الصحيفة او الصحف التي نشرها، والتي تكاد تكون الدليل الوحيد على ان ذلك الحزب حقق حضوراً على الساحة العراقية، وترك بصمات لأفكاره ودعواته في ميدان العمل والنضال السياسي العراقي وعندما يعجز الحزب لسبب ما، او يمتنع عليه اصدار صحيفته، فكأنه يتوقف عن اداء رسالته، ويغيب عن الحياة العراقية وقد ادركت فئات السلطة الحاكمة دوماً تلك الحقيقة فراحت –كلما ضاقت بمعارضة حزب ما لها –تقطع السبيل عليه، بوقف صحيفته عن الصدور.. ومع ان القانون كان يوماً ما يمنح الصحف الحزبية حصانة لا يمسها الا القضاء، فان بعض الحكومات لجأت الى التحايل على القانون لادراكها ان افضل سبيل لها لتعطيل حزب عن العمل واخراجه من ساحة المواجهات، هو اقفال صحيفته، ليخرس بذلك صوته، ولا يعود بين يديه ما يستطيع ان يذيع عن طريق افكاره واخباره، فيغدو عند ذاك وكأنه لم يعد له وجود.

وهكذا باتت الصحيفة العراقية، رسالة يؤديها صاحبها وناشرها فرداً كان ام حزباً، نحو مجتمعه وفي خدمة قضايا وطنه على الأصعدة كافة سياسية أم اجتماعية أم ثقافية ام غيرها واذا ما التزمت الصحيفة برسالتها، فقد بات متعذراً ان تتطلع الى ابعد من افق تلك الرسالة، او تتطور في نهجها الى غير نهوضها بمسؤولية ومهام نشر الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي.. وقد يكون ذلك هو اول اسباب تخلف الصحافة العراقية عن متابعتها التطور الذي حققته صحافة العالم فنياً وفي مجال التحول من مشروعات فردية محدودة التمويل وفقيرة المردود المادي، الى مشروعات كبرى تمارس معها مهامها الاعلامية، مهمة النهوض والتطور بصناعة الطباعة وما يتصل بها من فنون التصوير والاعلان التجاري وغيرها. وقد بقيت الصحف العراقية بمثابة منابر فكرية، وطالما تحولت في فترات عديدة صودرت خلالها حرية التنظيمات الحزبية الى مراكز التجمعات تمثل التيارات السياسية والعقيدية المختلفة والتي لم تتح لها فرص اقامة منظماتها الحزبية لتعارض اتجاهاتها مع اتجاهات السلطة الحاكمة او لان التنظيمات الحزبية كانت ممنوعة بحكم قرارات تتخذها السلطة لتحريمها.

تجمعات فكرية

وفي مرحلة متقدمة من عهد الحكم الملكي في العراق، برزت تجمعات فكرية وذات اتجاهات سياسية ليست تقليدية لم تجد مكانها في الاحزاب العلنية التي كانت قائمة يومذاك، فراحت تلك الجماعات التقدمية تنشر آراءها وتبشر بافكارها عن طريق الصحف التي تتخذ منها منابر لاذاعة الكلمة المكتوبة وتوصيلها الى المطلوب توعيتهم بها ووجوب حصولهم على حقوقهم الانسانية في الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ولعل ابرز الصحف التي صدرت في مطلع الثلاثينيات وعبرت عن افكار جماعة من الشباب المثقف –لم تتبين اتجاهاتهم وتتضارب الا بعد سنين –كانت صحيفة الاهالي التي ظل الذين اصدروها لاكثر من عشر سنوات تالية باسم (جماعة الاهالي).. ولا تسعفنا الذاكرة بحصر وتعداد اسماء الصحف والمجلات التي اصدرها اشخاص للتعبير عن افكار جماعات عرفت بانها تحررية في افكارها التقدمية في المرحلة التي كانت تسودها الاتجاهات التقليدية المحافظة.

وكان الوتر الاعلى صوتا الذي تضرب عليه الصحافة –على الصعيدين السياسي والادبي معا –هو وتر الدعوة والمطالبة بالحاح، لاستكمال الاستقلال الوطني وتحرير الاقتصاد العراقي من سيطرة واستغلال النفوذ الاستعماري.. ثم الاصرار على تمتع المواطنين بحرياتهم السياسية التي كفلها لهم الدستور، وفي مقدمة تلك الحريات، حرية الصحافة في التعبير عن الرأي وحرية التنظيم الحزبي والاجتماعي وحرية الانتخابات في اختيار ممثلي الشعب لعضوية مجالس النواب او الادارة المحلية وغيرها، الى جانب الحريات الشخصية التي تتمثل في حرية العقيدة وحرية الانتقال في الداخل والخارج وحرية الانتماء السياسي والفئوي.. ولم تكن السلطة الحاكمة، لتضيق بمطالبات استكمال الاستقلال الوطني سياسياً واقتصادياً في بدايات العهد الملكي، وحتى تلك التي استمرت الى السنوات الاخيرة التي سبقت انهياره، لكن المطالبة بالحريات كانت محور الصراع بين الجماعات والتنظيمات والتيارات التي تتخذ من الصحف منابر لها للتعبير عن افكارها ومبادئها، وبين السلطة الحاكمة التي كثيراً ما تشحذ اسلحتها لمقاومة تلك الدعوات وكان امضاها سلاح تعطيل الصحف ومصادرة حرية اصدارها.

هامش الحرية

ولعل من فضائل تمتع الصحافة بهامش الحرية الذي اتيح لها التمتع به في بدايات العهد الملكي –بل حتى في الفترة التي ظهرت فيها صحف عراقية في اواخر ايام الحكم العثماني في مطلع القرن العشرين –بروز كتاب لامعين واقلام بالغة الجرأة في التعبير عن المطالب وتجسيد المطامح واثراء التحرك الوطني السياسي والثقافي والفكري بما يدعمه من قوة الحجة وصلابة العزم والايمان.. وكان هامش الحرية ذاك يختفي كلما اعلنت الاحكام العرفية، اذ ان من بين الاجراءات التي تفرضها تلك الاحكام او تفرض ملازمتها لها، قيام رقابة على المطبوعات كافة –وفي مقدمتها طبعا الصحف والمجلات –وعندئذ تتسلط عقلية الرقيب المحكومة باستسلامها للسلطة، واحيانا حماستها لاتجاهاتها واندفاعاتها باعنف مما يدين به الحكام لتنتهي حرية الصحافة، ويقضي على دورها في التعبير عن مطالب وافكار وامال المواطنين افرادا كانوا ام جماعات.

ويمكن اعتبار السنوات العشرين –التي امتدت منذ قيام الحكم الملكي في آب / اغسطس ١٩٢١ حتى انهيار حركة ايار / مايو ١٩٤١ افضل مرحلة تمتعت خلالها الصحافة بهامش حرية لم تعرف له نظيراً في السنوات التالية، سواء كانت في ظل ما تبقى من عمر الحكم الملكي، او ظل الانظمة المختلفة من الحكم الجمهوري.. واذا كان سيف التعطيل الاداري مصلتا فوق رؤوس الصحافيين، ليحرمهم بجرة قلم من المنابر التي يملكون رفع اصواتهم من عليها، فقد كانت لهم ضمانات بان تبقى الصحيفة المعطلة ملكا لصاحبها لا ينازعه فيه منازع حتى انقضاء فترة التعطيل، بل لا يحرم مالك امتياز صحيفة معطلة من الحصول على امتياز صحيفة جديدة يتولى اصدارها بديلا عن الصحيفة المعطلة، او يستعير صحيفة لا توالي الصدور من زميل له او صديق ليعوض بها صحيفته حتى ينتهي امد التعطيل.. واستمر العمل بذلك الأسلوب، حتى حكم مرسوم المطبوعات الصادر في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٤ بالاعدام على مبدأ احتفاظ الصحفي بملكية صحيفته – السياسية- وحقوق ورثته في ملكيتها في حالة وفاته ولم تأل قوانين المطبوعات التي صدرت بعد ذلك جهداً في نزع ملكية الصحف والمجلات والمطبوعات الدورية، ليس بصدور تلك القوانين حسب، بل وحتى بالبيانات التي تصدرها سلطة الانقلاب او التغيير في سلسلة الحركات والانقلابات التي بدأت بقيام الحكم الجمهوري في صباح ١٤ تموز/ يوليو ,١٩٥٨

ويذكر كاتب هذه السطور –حين ضمته ولفيفاً من الصحافيين، ندوة الاربعاء التلفزيونية التي ابتدعها رئيس الوزراء الاستاذ عبد الرحمن البزاز واستهل عقدها في شباط/ فبراير ١٩٦٦– انه- وهو نقيب الصحافيين –قال: كيف تستطيع الصحافة اداء رسالتها، وهي مهددة دوماً بالاعدام، حيث يصدر البيان الاول لاية حركة انقلابية باعلان سقوط النظام القائم ثم يكون البيان الثاني للحركة اعلاناً عن إلغاء امتيازات الصحف كافة ما يصدر منها وما هو معطل عن الصدور؟! وقد رد الاستاذ البزاز بانه حريص على تمكين الصحافة من القيام بدورها وتمتعها بحريتها.. وكان الرجل صادقاً فيما قاله، اذ لم يعمد – خلال احد عشر شهراً هي عمر وزارته- الى النيل من الحرية الصحفية، وعلى النقيض مما فعله بعض وزرائه من محاولة فرض التوجيهات على الصحافة بان تنشر او لا تنشر، فان الاستاذ البزاز لم يدخر وسعاً في احترام الرأي الاخر، وعند ابتداعه (ندوة الاربعاء، التلفزيونية) استهدف منها –كما قال- ان تكون منبراً ديمقراطياً تجريبياً يسبق عودة الحياة النيابية واستئناف الحوار تحت قبة البرلمان في غضون اشهر ستة تعقب عقد اول ندوة وقال لكاتب هذه السطور –وكان يومذاك نقيباً للصحفيين العراقيين –انه سيدعو في كل ندوة فريقاً من الصحافيين بوصفهم ممثلين للشعب ليناقشوا مسؤولاً من اعضاء الوزارة فيما يعني الناس، وبذلك نمارس الحوار الديمقراطي حيث يقوم الصحافي بدور النائب في البرلمان –وهو يملك مناقشة الوزير بالحرية المطلقة على مرأى من المواطنين –حتى ننتهي من الاجراءات والاستعدادات اللازمة للانتخابات وعودة الحياة النيابية.

ومن المحزن ان بعض الذين دخلوا معترك الصحافة العراقية في فترات متأخرة، لم يكونوا جديرين بالانضواء، تحت لوائها لانهم لم يحترموا ابجديات الصحافة ولم يلتزموا بمبادئها وتقاليدها. ولا جدال في ان كل صحيفة –او مجموعة صحف باتجاه واحد- كانت ذات رسالة في التعبير عن اتجاهها، ولم يثنها عما ظلت تدعو اليه ارهاب السلطة ولا ارهاب الصحف التي راحت ترشقها بسهام الاتهامات مستعدية السلطة عليها.. ولا يصح مطلقاً ان تلعب نقابة الصحفيين دور القضاء او تتخذ صفة الحكم بينما هي طرف من اطراف الصراع وعلى الرغم من ان النقابة في مؤتمرها الاول حرصت على ان تبدو وكأنها تمثل الصحافيين كافة دون تمييز بين اتجاهاتهم.

فيصل حسون

خلاف مع عبد الكريم قاسم

بعد انقضاء عامين على انشاء النقابة اصطدمت بنظام عبد الكريم قاسم واجهزته، وبالتالي تفريغها من الاهداف التي قامت من اجل تحقيقها. وحتى بعد ان انتقلت نقابة الصحفيين من ايدي الشيوعيين واتباعهم، وآلت على المحسوبين على اجهزة نظام قاسم والصحافيين الذين اصدروا صحفهم لخدمة النظام او تابعوا اصدارها برضى وتشجيع منه.. فانها تحولت الى منظمة مشلولة لا تستطيع ان تحقق أي انجاز يخدم مجموع الصحافيين.. ومع ان حرية الصحافة، وحماية الصحف من ارهاب السلطة او تسييرها لها وفق اتجاهاتها واهوائها.. وخدمة مصالح الصحفيين والدفاع عن حقوقهم هي اهم اهداف النقابة. او المفروض ان تكون كذلك، فان ما حدث بوجود التنظيم النقابي ان تعرضت الصحافة لاعنف اجراءات الكبت، واصيبت حريتها في الصميم عندما اقدم نظام عبد الكريم قاسم على الغاء امتياز صحيفة (الفجر الجديد) التي كان صاحبها الحاج طه الفياض نقيب الصحفيين لمجرد نشرها مقالا حملت فيه على مؤيدي انفصال سوريا عن وحدتها مع مصر ضمن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ ايلول/ سبتمبر ,١٩٦١ ولان ذلك المقال اثار ثائرة قاسم على الصحيفة لنشرها له، فكانت عقوبتها وهي صحيفة نقيب الصحفيين، الاعدام، حيث أصدر الحاكم العسكري العام بيانا -كتبه قاسم نفسه- ألغى به امتياز (الفجر الجديد) بينما لاحق التحقيق كاتب المقال- وقد نشر بتوقيع مستعار- وكاد يقذف به الى معتقل ناء مشهور لولا شفاعات جنبته ذلك المصير.

وعندما قامت حركة ٨ شباط ١٩٦٣ والغيت امتيازات الصحف التي صدرت في ظل نظام عبد الكريم قاسم ومشت في ركبه حتى آخر ايامه، تعرضت نقابة الصحفيين بدورها، للتجميد، ثم الحل بل ابطلت حتى هويات انتساب الصحافيين اليها والف نظام ٨ شباط لجانا تحضيرية تعيد انشاء النقابة وتصدر هويات انتساب جديدة لاعضائها بعد ان تسقط عضوية من لا ترضى عنه السلطة الجديدة، فتحرمه بذلك من مزاولة مهنته التي لم يحترف سواها. وقبل ان تنجز اللجان التحضيرية مهمتها في احياء النقابة وبعثها بتحويلها الى نقابة بعثية اطاحت حركة ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ بنظام ٨ شباط فصار لزاما ان تقوم هيئة تحضيرية جديدة للاعداد لمعاودة نقابة الصحفيين وجودها، ثم قامت لجنة تحضيرية اخرى بتجديد هويات الانتساب للنقابة واتاحة المجال لعقد المؤتمر الخامس للهيئة العامة التي تولت بدورها انتخاب الهيئة الادارية لنقابة الصحافيين وكان كاتب هذه السطور فيصل حسون هو الرئيس الثالث للنقابة بعد الشاعر محمد مهدي الجواهري النقيب الاول والحاج طه الفياض النقيب الثاني وعندما استقبل الرئيس عبد السلام محمد عارف رئيس واعضاء الهيئة الادارية لنقابة الصحفيين في اول لقاء رسمي معهم بمناسبة انتخابهم في تموز/ يولو ١٩٦٤ تكلم رئيس الجمهورية باسلوب نم عن عدم رضاه عن بعض الصحافيين الحاضرين- وكان يعني واحدا او اثنين من اعضاء الهيئة الادارية وبعد انتهاء اللقاء عاد نقيب الصحفيين للانفراد برئيس الجمهورية والاستفسار منه عما دعاه ليقول ذلك الكلام عن بعض الصحافيين، فجاء رده انه لا ينسى ان بعض من ضمتهم الهيئة الادارية كانوا من صحفيي العهد الملكي، وعندئذ قال له النقيب كاتب هذه السطور: ان نقابة الصحفيين هي منظمة مهنية، وليست تشكيلا سياسيا، وانه تعمد ان يجمع في عضوية هيئتها الادارية اقدم العاملين في الصحافة وابرزهم بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية ومنطلقاتهم السياسية وماضي كل منهم... لكن رئيس الجمهورية قال للنقيب انه يأمل ان يأتي في العام المقبل على رأس نقابة تضم في عضويتها صحافيين من ذوي الماضي السياسي النظيف، وممن لم يعملوا في خدمة العهود السابقة، وعبثا حاول النقيب ان يقنع رئيس الجمهورية بان النقابة ليست تنظيما سياسياً وانه لن يجعلها كذلك، بل سيحرص على ان تكون في فترة رئاسته، التي استمرت لثلاث دورات، نقابة مهنية لا تسعى الى غير ما يخدم الصحافيين ويؤمن حصولهم على حقوقهم المشروعة ويضمن مستقبلهم ومستقبل اسرهم ويقدم التسهيلات التي تيسر عملهم وتوفر الحياة الكريمة والمريحة لهم ولمن يلوذ بهم. وعلى الرغم من العراقيل التي وضعت في طريق تشريع قانون تقاعد الصحفيين وهو اول قانون من نوعه صدر في البلدان العربية ونسجت على منواله –من بعد- بعض الاقطار العربية، فان نظام ١٨ تشرين الذي لم يكن يختلف في موقفه من الصحافة والصحافيين عن انظمة سبقته او لحقت به، الا باعتباره اقدم على تشريع قانون تقاعد الصحفيين رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ متجاوزا مقاومة بعض وزرائه ومخالفتهم تشريعه، نزولا على الحاح نقيب الصحفيين واستغلاله الجميل الذي اسداه للنظام حين تحمل مسؤولية اصدار صحيفته (الجمهورية) وانقاذ دارها من الخراب الذي تعرضت له من قبل، ثم اصدار صحيفة (الخليج العربي) في البصرة- بتكليف من رئيس الجمهورية- حيث تلقى عشية صدور أول اعدادها هاتفياً بشارة رئيس الوزراء له بأن مجلس الوزراء أقر تشريع قانون تقاعد الصحفيين، ومع انه كان من موارد صندوق تقاعد الصحفيين مبالغ نص القانون على استيفائها من موازنة الدولة أو مما تقتطعه وزارة الثقافة والارشاد- باتفاق مع النقابة- من اجور الاعلانات الرسمية لترفد صندوق تقاعد الصحفيين .. فان وزارة المالية تلكأت، بل ماطلت في تطبيق ذلك النص القانوني بحجة عجز الدولة المالي في تلك الأيام- في عام ١٩٦٦- فعمدت النقابة الى طلب موعد للقاء هيئتها الادارية مع رئيس الوزراء. وعندما حان موعد اللقاء ودخل النقيب وزملاؤه مكتب سكرتير رئيس الوزراء ذكر لهم السكرتير ان الرجل بانتظارهم على الرغم من الغائه المواعيد الاخرى نتيجة توعك صحته وانه حرص على البقاء في مكتبه لمقابلة الصحافيين لئلا يقولوا ان الغاء موعده معهم ليس بسبب وعكته الصحية وانما لابد ان يكون السبب هو عكة سياسية. وحين استقبل رئيس الوزراء مجلس النقابة اكد لاعضائه ان الدولة لن تتأخر عن الوفاء بالتزامها نحو صندوق تقاعد الصحافيين وانها ستدفع له ما بذمتها حالما يتوفر لخزينتها اصغر رقم من المال، وحين أخذت وكالة الانباء العراقية- وهي وكالة رسمية طبعاً- إذاعة ملخصات من أقوال الصحف في نشرتها اليومية وعبر اذاعة بغداد الرسمية ايضاً، لاحظ رئيس الوزراء- وهو الأستاذ عبد الرحمن البزاز- ان الوكالة كانت تركز في تلك الملخصات على أقوال الصحف المعارضة، دون الاهتمام بما تكتبه الصحف الموالية، فما كان منه الا ان عتب على الوكالة وناشدها ان تكون محايدة وعادلة في نقل اقوال الصحف دون تمييز، من غير ان يتوجه بعتابه الى صحف المعارضة أو يعمد الى محاسبتها بل معاقبتها كما فعل اسلافه وكما اعتاد ان يفعل الذين خلفوه، ويذكر كاتب هذه السطور ان الأستاذ البزاز كان أول وآخر رئيس وزراء عراقي يعتبر الوفد الصحفي الذي رافقه في مهمة خارج العراق بمثابة وفد رسمي يستحق اعضاؤه مخصصات الايفاد التي يتلقاها الموفدون الرسميون من رجال وموظفي الدولة، حيث تلقى الصحافيون الذين رافقوه والوفد الرسمي- من الوزراء وغيرهم- الى اجتماع ما كان يعرف بالقيادة السياسية الموحدة للجمهوريتين العربية والمتحدة والعراقية في القاهرة في شهر شباط / فبراير ١٩٦٦، مخصصات ايفاد بمبلغ خمسين ديناراً لكل واحد منهم، صرفت من وزارة المالية قبل السفر، علماً بان نفقات اقامتهم وتنقلاتهم في القاهرة دفعتها السفارة العراقية، وظل رئيس الوزراء يوفد سكرتيره- في كل يوم من بقائه في القاهرة وقبل عودته الى بغداد- لتفقد الصحافيين في فندقهم والاطمئنان على راحتهم، ويذكر كاتب هذه السطور عن ذلك اللقاء ان رئيس الوزراء واعضاء الوفد العراقي الى اجتماع القيادة السياسية الموحدة لم يختصوا الصحافيين العراقيين الذين رافقوهم الى القاهرة بشيء مما كان يدور في هذا الاجتماع الذي كانت الصحف المصرية- ومعها كانت وكالات الانباء الأجنبية- تنفرد بنشر اخباره، حتى اذا ما التقى الكاتب بصديقه وزير الدفاع اللواء الركن عبد العزيز العقيلي، وراح يعاتبه على اهمال الصحافيين، وكأنهم رافقوا الوفد العراقي كديكور- تأكيداً لما هو شائع عن عدم اعتراف المسؤولين العراقيين بصحافة بلدهم أو دورها في حياته كما هو شأن الصحافة في البلدان الاخرى.. فان جواب الوزير العقيلي لكاتب هذه السطور على عتابه، انه مستعد لاطلاعه- شخصياً بسبب ثقته به وحده من بين زملائه الآخرين- على المحادثات التي دارت بين الجانبين العراقي والمصري، وانه حاضر للرد على أي سؤال يطرحه عليه عن تلك المحادثات، وكم سمع الكاتب من مسؤولين في العهدين الملكي والجمهوري معاً انهم يرون انه ظلم نفسه عندما ربط مصيره وحياته بالعمل في ميدان الصحافة الذي لا يعمل فيه بادعائهم الا الذين لا تستحق اكثريتهم الاحترام.. أو الذين لا يؤمنون بمبدأ، ولا يلتزمون بواجب وطني أو اتجاه قومي كما يزعمون. وقد يصدق هذا الاتهام القاسي حين ينصب على فرد أو بضعة أفراد، لكنه لا يجوز ان يشمل العاملين في الوسط الصحفي دون فرز أو تمييز. وحتى الذين أصدروا صحفاً سايروا فيها عهوداً أو مالأوا قيادات سياسية أو سلطات حاكمة لا يجوز تجريدهم من صفات الوطنية أو اخراجهم من الصف الوطني إذ كثير ما تكون لهم اجتهادات صائبة أو خاطئة في اتخاذهم مواقفهم من السياسات والاحداث، ولا يمكن في هذه الحال ان نصم تلك الاجتهادات بالخيانة والخروج عن الوطنية..